نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه

حمدا لك اللهم على ما لخصت لي من منح عوارف الافاضل
وخلصتني من محن عواصف الفضائل وصلوة على عامة من
لحقهم اولى الفواضل لا سيما على محمد المنعوت باعلى الشمائل
المبعوث من اكرم القبائل وعلى آله واصحابه المهتدين باوضح
الدلائل وبعد فلما لم ينفعني التعلل بلعل وعسى عن اقتراح
اخ لي في كل صباح ومساء ان اكتب فوائد لايقة بمطالعة الاخوان
لفوائد الرسالة الاثيرية في الميزان شرعت فيه غدوة يوم من اواخر
الايام

الايام وختمت مع اذان مغرب بعون الملك العلام انه ولي

كل توفيق وانعام اعلم ان من حق كل طالب لكثرة تضبطها

جهة وحدة ان يعرفها بتلك الجهة اولا ويحصل الشعور

بها قبل الشروع فيها حتى يامن فوات شيء ما يعنيه وصرف

الهمة الى ما لا يعنيه وان يعرف غايتها ليزيد جدا ونشاطا

ولا يكون سعيه عبثا وضلالا اولا ان لكل علم كثرة تضبطها جهة

وحدة ذاتية باعتبارها يعد مسائله علما واحدا وهي كونها

باحثة عن الاعراض الذاتية لشيء واحد وحدة حقيقية او اعتبارية

وجهة وحدة عرضية تتبع الجهة الاولى لكونها اثرا مستتبعا لها

غاية جرت عادة العلماء على تقديم الشعور بتعريف العلوم

احد الجهتين وغايتها وموضوعها على الشروع في مسائلها

فنقول باعتبار الجهة الاولى المنطق علم يبحث فيه عن الاعراض

الذاتية للتصورات والتصديقات من حيث نفعها في الايصال

الى المجهولات او عن الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية التي

لا يحاذى بها امر في الخارج من حيث تنطبق على المعقولات

الاولى التي يحاذى بها امر في الخارج وباعتبار الجهة الثانية

المنطق قانون يعرف به صحيح الفكر وفساده فاندرج في الأولى

معرفة الموضوع على المذهبين وفي الثاني معرفة الغاية ثم نقول

لما كان الغرض من المنطق معرفة صحة الفكر وفساده والفكر اما

لتحصيل المجهولات التصورية او التصديقية كان للمنطق طرفان

تصورات

تصورات والتصديقات ولكل منهما مباد و

مقاصد فكانت الاقسام اربعة فمبادي التصورات

الكليات الخمس ومقاصدها القول الشارح

ومبادي التصديقات القضايا واحكامها

ومقاصدها القياس ثم القياس اقسامه

خمسة يسمونها الصناعات الخمس ووجه

الضبط انه ان تركب من اليقينيات يسمى

برهانا ومن الظنيات يسمى خطابة ومن

المسلمات يسمى جدلا ومن المخيلات يسمى

شعرا ومن المشبهة باليقينيات او الظنيات

مغالطة فالمغالطة اما سفسطي او مشاغبية

فالصناعة الخمس مع الاقسام الاربعة ابواب

المنطق وهي تسعة وبعض المتأخرين عدوا

مباحث الالفاظ جزء منها فصارت عشرة

ولما اراد المصنف ان يلمح الى كل من هذه الابواب

تسهيلا على من يريد الشروع في العلم

من الطلاب رتب الابواب على وفق

ما اشرنا اليه فصار تقديم مباحث ايسا

غوجي واجبا عليه فقال بعد ذكر الخطبة

ايساغوجي اي هذا باب ايساغوجي

اي

اى الكليات الخمس ولما كان المنقسم اليها

هو الذاتى والعرضى الذين هما قسمان من

الكلى المنقسم من المفرد المنقسم من اللفظ

وجب التعرض فيه لمباحث اللفظ وتقديمها

على غيرها ولما كان فهم المعنى من اللفظ باعتبار

دلالته عليه وجب التعرض اولا لذكر تعريف

الدلالة وتقسيمها ومنه يعلم ان المصنف

لم يعقد لمباحث الالفاظ بابا من الفن

بل ذكرها فى باب ايساغوجى مقدمة

لمباحثه فنقول الدلالة كون الشئ

بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء او الظن

بشيء آخر ومن الظن به الظن بشيء آخر

فالشيء الاول يسمى دليلا برهانيا وبرهانا عند الحكماء

ان لم يحتمل الظن والا دليلا اقناعيا وامارة

والشيء الثاني يسمى مدلولا وتقسيمها ان

الدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير

لفظية فوضعية ان توسط الوضع فيها

كالخطوط والعقود والاشارات والنصب

والا فعقلية كدلالة العالم على الصانع و اللفظية

ان كانت بتوسط الوضع فوضعية والا فان

كانت

كانت بسبب اقتضاء طبع اللافظ التلفظ

به عند عروض المعنى له كدلالة أح أح على

السعال فطبيعية والا فعقلية كدلالة

اللفظ المسموع من وراء الجدار على اللافظ

والمقصود بالنظر في المنطق الدلالة اللفظية

الوضعية على ما لا يخفى وهي كون اللفظ

بحيث متى أطلق يفهم منه المعنى للعلم

بالوضع وهي المنقسمة الى المطابقة والتضمن

والالتزام لما قال اللفظ الدال بالوضع

لا غير اللفظ من الدوال ولا اللفظ الدال

قال العلم وصنعة الكتابة بالالتزام وفي

هذا المقام ثلثة اسئلة الاول ان حدود

الدلالة الثلث تنتقض كل منها بالآخرين

في مثل ما اذا فرضنا ان الشمس موضوع

للجرم والضوء والمجموع فان الدلالة مثلا

يمكن ان تكون مطابقة وتضمنا والتزاما

فلا بد من قيد بتوسط الوضع في كل منها

كما فعلوا احترازا عن الانتقاض والجواب

من وجهين احدهما ان الامور التي

تختلف باختلاف الاعتبار يراد في

تعريفها

في تعريفها قيد الحيثيات ذكرت او لم تذكر لفظا اتفق

كلمتهم بان ارادتها من غير ذكر في تعريفات الماهيات

حيث يمكن شيء الواحد جنسا او نوعا او فصلا

وخاصة وعرضا عاما كالملون فانه جنس للابيض

والاسود ونوع للكيف وفصل للكثيف وخاصة

للجسم وعرض عام للحيوان الكثيف المقصود ههنا ايضا

وبيانه ان ترتب الحكم على المشتق يدل على عليته

المأخذ فترتب كل من الدلالات الثلث على الدال

بالوضع يدل على ان تسمية الدلالة مطابقة

وتضمنا والتزاما انما هي بسبب كون تلك

كما في قوله تعالى السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما فانهم قد اخذ

فان ترتيب القطع على السارق والسارقة المشتقين من السرقة

بالطبع والعقل يدل على تمام ما وضع له

بالمطابقة لموافقته اياه وعلى جزءه اي جزء ما

وضع له بالتضمن لدلالته على جزء ما في ضمن

الموضوع له ان كان له اي لما وضع له جزء

كما سيجي مثاله اما اذا لم يكن له جزء ٥

كالبسائط مثل الواجب تعالى وتقدس

والنقطة فلا يتصور فيه التضمن بخلاف

العكس وكذا الالتزام لا يستلزم التضمن

لان الملزوم ربما كان من البسائط و

يستلزم المطابقة اما استلزامها الالتزام

فالتمام

ومنه يعلم ان المطابقة لا يستلزم التضمن ٣٢

فالامام قال به وليس بمحقق وعلى ما

يلازمه اى الموضوع له فى الذهن اى

لزوما ذهنيا بالالتزام لانه لا يدل

على كل امر خارج والا لكان كل شئ دالا

على كل شئ ولا على بعض غير مضبوط

اى الموضوع له لعدم الفهم بل يدل على خارج لازم له

فالدلالة الثلث كالانسان فانه يدل

على تمام الحيوان الناطق بالمطابقة

وعلى احدهما اى على الحيوان فقط

او على الناطق فقط بالتضمن وعلى

الدلالة بالوضع لتمامه او لجزئه او للملزوم

و الثاني ان تقييد الدلالة الالتزام باللزوم

الذهني لا حاجة اليه لان الغرض من اشتراط

اللزوم تصحيح الانتقال و ضبط الدلالة و هو

حاصل باي لزوم كان و الا لم يكن اللزوم

لزوما وجوابه انا لا نسلم حصوله باللزوم

الخارجي فان اللزوم الذهني هو كونه بحيث

يلزم من تصور المسمى تصوره فيتحقق الانتقال

و اللزوم الخارجي كونه بحيث يلزم من تحقق

المسمى في الخارج تحققه في الخارج ولا يلزم

من ذلك استعمال الذهن منه البصر كيف

ولو كان اللزوم الخارجي شرطا لما تحقق

الالتزام بدونه وليس كذلك فان العمى يدل

على البصر التزاما لانه عدم البصر عما من شانه

ان يكون بصيرا وتعقل البصر يكون لازما له في

الذهن مع المعاندة بينهما في الخارج

والثالث ان قابل العلم وصنعة الكتابة لا

يصلح مثالا للمدلول الالتزامي لانه لا يلزم من تصور

الانسان تصورهما فالاولى التمثيل بزوجية

الاثنين وجوابه ان اللزوم الذهني بين

الانسان والقابلية المذكورة اللزوم البين بالمعنى
الاعم والتعريف المذكور للزوم البين بالمعنى الاخص
واشتراط الاخص يوجب اشتراط الاعم لعدم تحقق
الاخص بدون الاعم فيكون المعنى الاعم ايضا شرطا
فالتمثيل لهما للاخص وبهذا القدر يصح التمثيل
واما كفاية المعنى الاعم لكون الالتزام معتبرا
وعدم كفايته فبحث آخر فيه خلاف بين
الامام والجمهور كما عرفت في المطول ثم
اللفظ اما مفرد وبسيط واما مؤلف
ومركب لانه اما ان لا يراد بجزء منه الدلالة

على

على جزء المعنى او يراد الاول هو المفرد وهو الذي

لا يراد بالجزء منه الدلالة على جزء المعنى اما من

ان لا يكون له جزء كهمزة الاستفهام او كان

له جزء لا لمعناه كالنقطة او كان لمعناه

جزء ايضا ولا يدل على جزء المعنى كالانسان

فان الالف منه لا يدل على الحيوان او يدل

على جزء المعنى ايضا لكن لا على جزء معناه

كعبد الله علما اذ ليس شيء من العبد والا

الاله حينئذ جزء للشخص المعلم او يدل

على جزء معناه ايضا لكن لا يكون دلالته

مراته كالحيوان الناطق علما اذ ليس شيء من

معنى الحيوان والناطق الجزئين للانسان الجزء

للشخص المعلم مرادا عند العلم اذ العلم شيء لا يراد

به الا الذات المعينة مع قطع النظر عن

حقيقة الذات الا يرى ان المعلم لو كان

غير الحيوان الناطق لا يتغير حال العلمية

فالمفرد ستة اقسام واما مؤلف وهو

الذي لا يكون كذلك او الذي يكون القيود

الخمسة متحققة فيه كرامي الحجارة فان الرامي

يراد به الدلالة على ذات من صدر عنه

الرمّان الحمار الدالّة على الاجسام المعينة

فان قلت مفهوم المركب وجودي فيجب

تقديم تعريفه على مفهوم المفرد فلم عكست قلت

لانّ القصد بتقسيم اللفظ الى التقسيم

والتعريف ضمني في التقسيم باعتبار الذات

لا باعتبار المفهوم وذات المفرد سابق على

ذات المركب واعلم ان المفرد والمركب قسمان

الاتية اقسام للمفهوم اولا وبالذات وللفظ

ثانيا وبالعرض تسمية للدال باسم المدلول

غير انّ المصنف اعتبر التقسيم المجازي تقريبا

وذلك لان اللفظ عوض فالكلام عليه اقرب الى الفهم

وانما قيد اللفظ بالمفرد لان انقسام اللفظ الى الكلي والجزئي هو بحسب المعنى

المبتدى ٣

الى فهم المبتدئين واللفظ المفرد اما كلي

وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه

عن وقوع الشركة فيه كالانسان او لا يمنع

~~نفس تصور مفهومه وقوع الشركة فيه~~

كالانسان او لا يمنع مفهومه من حيث انه

متصور في الذهن شركة كثيرين فيه وانما

منع من حيث البرهان الدال على وحدته

كالواجب تعالى او من حيث النظر الى

الوجود الخارجي وهذا المنع بوجهين اما

بان لا يكون له وجود خارجي حتى يقال

بجواز

او الشيء لان يكون كليا الا بالنظر الى وجوده الخارجي تأمل

لكن يجب ان يكون كليا ... وقت الغروب من فراق الوطن اه اه

بجواز الشركة فيه كالا شيء وشريك البارى

واما بان يكون له وجود خارجى

مشترك كالشمس فى قوله نفس تصور

مفهومه احتراز عن ان يخرج امثال

ما ذكرنا فى الكليات عن تعريف الكلى

فلا يكون جامعا او تدخل فى تعريف الجزئى

فلا يكون مانعا اذ لا اكتفاء بالنفس

او التصور لا يحصل هذه الفائدة على

ما لا يخفى على المنصف ولما ذكر المفهوم

مبنى على ان صورة القسمة اللفظ فلا يكن

ان يكون للمفهوم مفهوم واما جزئي وهو

الذي يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك

اي عن وقوع الشركة بين كثيرين كزيد

فان مفهوم الذات مع التعيين

والمجموع من حيث انه متصور يمنع

الشركة كما يمنع نفس تصور الهذية من

حيث تطبيقها على الموجود الخارجي بخلاف

مفهوم الذات فانه عين حقيقة النوع

كما عرفت في موضعه فان قلت الجزئي

لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع

الشركة

الشركة كزيد وعمرو وغيرهما وكل ما كان كذلك

فهو كلي فالجزئي كلي هذا خلف قلت

المراد بالجزئي ان كان ما صدق لفظ الجزئي

عليه من نحو زيد فلا نسلم الصغرى وان كان

لفظ الجزئي فلا نسلم الخلف في النتيجة و

اللفظ المفرد الكلي اما ذاتي وهو الذي

يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة

الى الانسان والفرس ان اريد بهما ما

صدقا عليه النوعية فجزئيات اضافيات وان

اريد بهما ماهية افرادهما اعني الحصص

فرعيات حقيقيات واعلم ان الذاتي يطلق

بالاشتراك اللفظي على معنيين ما يكون

داخلا و ما لا يكون خارجا فالنوع على

الاول ليس بذاتي لانه تمام حقيقة الجزئيات

وعلى الثاني ذاتي وظاهر تعريف المصنف

يشعر بالاول لكن يمكن حمله على الثاني

بالتاويل بان يراد بالداخل غير الخارج

فان حمل على الظاهر يكون المراد بالذاتي

حين ما شرع في التقسيم المعنى الثاني

ولذا اعاده مظهرا ولم يكتف بالمضمر وان

وان امكن حمل المضمر على الاستخدام لكن الغالب
في المضمر ارادة معنى الاول واما حديث اعادة
الشيء معرفة فاصل يعدل عنه كثيرا للقرائن
وان حمل على التاويل المذكور فالذاتي في
مبحث التقسيم جار على اصل اعادة الشيء
معرفة واما عرضي وهو الذي يحمل عليه
ولا يدخل في حقيقة جزئياته باحد المعنيين
او بان لا يكون جزءا او بان يكون خارجا كالضاحك
بالنسبة الى الانسان فانه خارج عنه لان
الفاعدة ان نوعا ما اذا كان له خواص

الجنس والذاتي قد سبق بيان ما هو المراد منه

وهو اقسام ثلثة لانه اما مقول في جواب

ما هو او مقول في جواب اي شيء هو في ذاته

وهو الفصل والمقول في جواب ما هو اما

بحسب الشركة فقط وهو الجنس او بحسب

الشركة والخصوصية معا وهو النوع ولذا

قال اما مقول في جواب ما هو بحسب

الشركة فقط كالحيوان بالنسبة الى الانسان

والفرس فان الحيوان جواب لقولنا ما الانسان

والفرس لا لقولنا ما الانسان لان السائل

لما قيد فقط

باهو انما يسال عن تمام الحقيقة وليس الحيوان

تمام ماهية الانسان المختصة به بل تمام حقيقة

المشتركة مع الفرس فلا بد من قولنا فقط ولا

لم يصح قوله وهو ارذلك المقول الجنس لان

النوع ايضا مقول بحسب الشركة في الجملة فكان

المراد ذلك السؤال لم يذكره ويريم بانه

كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق

في جواب ما هو فالكلي جنس للجنس والسائر

الكليات والمقول انما ذكر ليتعلق به على

كثيرين فليس شيء منها مستدركا وانما ذكر

على

على الشيئين ليوصف بقوله مختلفين بالحقائق

وقوله مختلفين بالحقائق احتراز بذلك عن

النوع وخاصته وفصله القريب وتخصيص

الاحتراز بالنوع تحكم وقوله في جواب ما هو

احتراز عن الفصل البعيد والعرض العام

وخاصة الجنس وان كان هذا وامثاله

سؤالات المقولية عارضة للطالب والتعريف

بالعارض رسم وذلك لان الجنس في نفسه

هو الكلي الذاتي لمختلفات الحقيقة سواء قيل عليها

او لم يقل اما الفعلية او كونه صالحا لها فانما

اي النوع الكلي الذاتي المتفق الحقائق والفصل الكلي الذاتي المتفق الحقائق والعرض العام الكلي العرضي المختلفات الحقائق سواء قيل او لم يقل

تعرض عليه بعد تحقق كذا في شرح الاشارات

فلا يلتفت لما يقال من ان احدهما ... لكونهما

امور اعتبارية فان قلت جنس الجنس

اخص من الجنس ولا يجي في تعريف العام

بالخاص قلت ان اريد به عدم

الجواز عند اتحاد اعتباري معرفيته وخصوصيته

فلا نسلم كليته غير مفيد وان اريد به مطلقا

وذلك لان الكلي بمفهومه معرف و... عطف السبب على المسبب

من مطلق الجنس باعتبار عارض لجنسه يكون ... انما صدقه

جنسا للجنس اخص منه وغير معرف له انتهى

جايزات بالاعتبار ههنا المتغايرين واما مقول في

جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا

كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو اي يكون

جوابا عن السؤال عنه بما هو وعن فردين

فان الانسان جواب لقولنا ما زيد ولقولنا

وعمرو لانه تمام الحقيقة لكل فرد من افراده

المختلفة بالعوارض المشخصة وهو ذلك

المقول النوعي ويرسم بانه كلي مقول على

كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في

جواب ما هو وقد ذكرنا ان الكلي والمقول على

على كثيرين غير مستدرك لما مرّ وقوله مختلفين

بالعدد دون الحقيقة احتراز عن الجنس وخاصته

والعرض العام والفصل البعيد وتخصيص

الاحتراز بالجنس تحكم وقوله في جواب ما هو

احتراز عن الفصل القريب كالناطق وخاصته

النوع فانهما مقولان في جواب اي شيء هو في

ذاته او في عرضه فان قلت الجنس

وامثاله يقال على كثيرين مختلفين بالعدد

ايضا كالحيوان في جواب ما زيد وعمرو

وهذا الفرس وذاك الفرس فكيف يحترز

عنها

عنها قلت هذا ان ورد انما يرد على من

لم يحترز عنها بوصف الكثيرين بالمتفقين

بالحقيقة واما هاهنا فلما نفى الاختلاف

بقوله دون الحقيقة صح الاحتراز عنها

لان الجنس لا يصح ان يقع جوابا الا اذا

اشتمل السؤال على مختلفين بالحقيقة اذ

اشتمل معها على المتفقين بالحقيقة ايضا

على ان وروده عليه ايضا في حيز المنع

لان صحة الجواب بالجنس ناظرة الى

اشتمال السؤال على الحقيقيين المختلفين

والجمهور المتقدمين في حكم الواحد واما غير

مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب اى

شيء هو في ذاته فان الجواب باى شيء انما

هو عن المميزات فان قيد بقوله في ذاته فهو

المميز الذاتي وان قيد بقوله في عرضه فهو

المميز العرضي وان اطلق فهو المميز المطلق

ولذا قال وهو الذي يميز الشيء عما يشاركه

في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان

تنبيها على ان كل ماهية لها فصل فلها جنس

البتة وهو المذكور في الشفاء واما المتاخرون

فانحصاره المذكور فى الاشارات وهيهنا

الفصل اعم من ان يميز عن المشاركات الجنسية

او المشاركات الوجودية وهذا الخلاف مبنى

على امتناع تركيب الماهية من امرين

متساويين عند المتقدمين وجوازه عند

المتاخرين وكان المص اختار مذهب

المتقدمين ولم يذكر الجنس فى هذه اكتفا

بما قبله او اشارة فى الموضعين الى المذهبين

وهو الفصل القريب ان ميزه عن

المشاركات فى الجنس القريب الذى يصح جوابا

عن الماهية وجميع المشاركات في ذلك

فصل قريب ... اي ... فصل بعيد

الجنس كالناطق والحيوان او البعيدان متى

معنى المشاركات في الجنس البعيد الذي

لا يصح جوابا عن الماهية وجميع المشاركات

كالفرس والبقر

في ذلك الجنس كالحساس والجسم النامي

فصل بعيد

ويرسم بانه كلي مقول على الشيء في جواب

اي الفصل

اي شيء هو يخرج به الجنس والنوع لعدم

مقوليتهما في جواب اي شيء بل مقول في جواب

ما هو والعرض العام لعدم مقوليته في

الجواب اصلا في ذاته يخرج به الخاصة

واما

نقطة لا يرد ان الفرس مثلا يشارك الانسان في الجسم النامي والحساس ... ١ ٢

بل يصح جوابا عن الماهية وعن بعض المشاركات في ذلك الجنس كالجسم النامي فانه اذا سئل عن الانسان والنبات كان الجواب الجسم النامي فاذا سئل عن الانسان وسائر ما يشاركه في ذلك الجنس كان الجواب ... كما اذا سئل عن الانسان والفرس والبقر لا يقع الجسم النامي جوابا بل الجواب انه حيوان صح ... كتابة

ومثال الماهية كالانسان فان الحيوان جنس قريب له والناطق فصل قريب فانه اذا سئل عن الانسان والفرس كان الحيوان جوابا ... صح

فان الحساس فصل بعيد للانسان يميزه عن ... والنامي فصل ابعد للانسان يميزه عن ... وهما جنسان بعيدان للانسان ... صح

اي لا يقع جوابا ... الاستفهام ... صح

واما العرضي فهو اما خاصة وعرض

عام لانه ان اختص بحقيقة واحدة فخاصة

وان اشتمل على حقايق فعرض عام وباعتبار

هذا التقسيم صارت الكليات خمسا

وان اندرج فيه تقسيم اخر على ما

قال اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية

سواء امتنع انفكاكه عن الماهية من حيث

هي هي كالفردية للثلثة او عن الماهية

الموجودة كالسواد للحبشي وهو العرض اللازم

فالاول لازم الماهية والثاني لازم الوجود

او للايمتنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض

المفارق لامكان مفارقته سواء وقعت

بالفعل كحمرة الخجل وصفرة الوجل او

بطيء كالشباب او لم تقع اصلا كالفقر الدائم

لمن يمكن غناؤه وكل واحد منهما اي من

اللازم والمفارق اما ان يختص بحقيقة

واحدة وهو الخاصة فاللازم الخاصة كالضاحك

بالقوة والمفارق الخاصة كالضاحك بالفعل

بالنسبة الى الانسان وترسم الخاصة

بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة

وفيه ان التعريف لا يشمل خواص الاجناس فلا يكون جامعا الا ان يراد بالحقيقة الواحدة اعم من الجنسية والنوعية فيشمل عرض العام او يراد بالقول الفصل الخ العام الا ان يراد شرح

جنسية او نوعية

ليشمل خواص الاجناس كالماشي

اي افراده متفقة الحقيقة

فقط

فنقط بعضها بد غير النوع والفصل القريب

وخرجا بقوله قولا عرضيا وما ان يعم كل

واحد من اللازم والمفارق حقائق فوق

واحدة ومن العرض العام كالمتنفس

بالقوة مثال اللازم العرض العام والفعل

مثال المفارق العرض العام وقوله للانسان

وغيره من الحيوانات متعلق بهما ببيان

لعمومهما ويسم بانه كلي يقال اي يحمل على

ما تحت حقائق مختلفة خرج به غير الجنس

والفصل البعيد وخرجا بقوله قولا عرضيا

من الجنس والفصل البعيد بالعرض العام لكن الاول بين
بالقياس الى الاثنين والثالث من حيث انه عرض عام له
بالقياس الى نفسه خرج بالمفارق المفهوم
الاول بالقياس الى الحقيقة اما بالفصل الا
الثاني اغيرهما بالقياس الى النسبة اليه الثالث
كالثاني بالقياس عليها ببعضه اذ اليه العدد
من حيث انه خاصة للجنس

شارح
قوله بالجوهر لانه يقال على انواع الاعراض
لانه لا يقال الا على الاعيان عرضي ان
لا انفك عنه لا يستلزم عدم ... على شيء

٢٣٢٣٢٢٢١٢

لا ان منصب انه فصل بعيد ولباقي حيث انه
فصل قريب فخرج به ايضا نحو

قد يقع الترادف بين المفرد والمركب تأمل تجد

الباب الثاني في مقاصد التصورات

وهو باب القول الشارح

ويرادفه المعرف ويسمى قولا لان القول هو

المركب والمعرف مركب كليا عند قوم وغالبا

عند آخرين والصحيح هو الاول لان المعرف

من اقسام النظر الذي هو ترتيب امور

فان كون النظر ترتيب امور مبني على عدم

صحة التعريف بالمفرد فلو كان ذلك مبنيا

على هذا لزوم الدور ولهذا عرف بعضهم

النظر بتحصيل امر او ترتيبا مور لان

المعرف

والعمدة ان للمعتمد عليه هو البرهان لاغير لان

تحصيل العقائد الحقة ليس الا به وتزييل العقائد

الباطلة ليس الا به ولكن هذا آخر الرسالة

في المنطق تمت الشرح المسمى بالقنارى

الذي وقع على الناسخ على يد احقر عباد

الله واحوجهم ترابا قدام الفضلاء في

مجالس العلماء السالك في طريق العلم

لاجل الله غفور السلطان الساكن في زمانه

في مكة ملا عبد الرحيم ملا طاهر تمه

في دهم ماه رمضان مبارك وقت

الظهر حاجي العجم

وصلى الله على

محمد وآله

اجمعين